

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

المهد العالٰي للدراسات المصرفية والمالية
أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي السادس والثلاثون

**ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة بالمصارف السودانية
أسبابها وأثارها**

إعداد:

الدكتور / عصام محمد علي الليثي

ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة بالمصارف السودانية أسبابها وآثارها

أولاً: حول التعريف بموضوع الورقة

إن مجرد الحديث عن وجود طاقة تمويلية عاطلة بالسودان أمر يدعو إلى إثارة العديد من علامات الاستفهام. فكما هو معلوم لدى الجميع، أن السودان - كسائر بلدان العالم الثالث - يتسم بانخفاض مستوى الدخل وضعف المدخرات، الأمر الذي يجعل الموارد المالية المتاحة للتوظيف بهذا البلد محدودة أو نادرة. وفي الوجه المقابل، تتناقض على هذه الموارد المالية المحدودة استخدامات ملحة ومتعددة. وتحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤلات المثارة حول هذا الموضوع وكشف التناقض ما بين وجود ندرة في الموارد المالية المتاحة بالسودان، في حين أن هناك جانبًا لا يستهان به من هذه الموارد يبقى معطلاً دون استغلال، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو حجم ظاهرة الطاقة التمويلية المعطلة بالقطاع المصرفي السوداني؟

- ما هي العوامل التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة؟

- ما هي الآثار السلبية لهذه الظاهرة؟

ثانياً: الطاقة التمويلية العاطلة: مفهومها وتطورها

أ) مفهوم الطاقة التمويلية العاطلة

ينصرف مفهوم الطاقة التمويلية العاطلة إلى وجود مصارف تحتفظ بأرصدة نقدية أو مالية تعتبر في حكم العاطلة Idle Funds، بحيث تزيد هذه الأرصدة عن متطلبات السيولة والاحتياجات الفعلية منها. ولذلك أصبح التعبير الشائع الذي يطلق على هذا النوع من الأرصدة النقدية هو السيولة الزائدة Excess Liquidity أو الفائضة Overliquidity⁽¹⁾. علينا أن نذكر هنا، أن السيولة الفائضة المشار إليها أعلاه هي غير نسبة الاحتياطي القانوني والتي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحفظ به المصارف

(1) قارن في هذا الصدد:

Osman Babikir Ahmed, *Islamic Financial Instruments to Manage Short-Term Excess Liquidity*, Research Paper No. 41, Islamic Research and Training Institute: Jeddah 1997. p. 11-17.

وكذلك أنظر في هذا الصدد: محمد نبيل أبراهيم، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، المصارف العربية: (بدون تاريخ)، ص 8.

التجارية من أرصدة نقدية لدى المصرف المركزي. وهي كذلك، غير الأرصدة النقدية التي ينبغي أن تحفظ بها المصادر التجارية في خزائنهما لمقابلة احتياجات السحب اليومي من قبل عملائها، سواء كان هؤلاء العملاء مودعين أم مقرضين أو مستثمرين وهي ما تسمى بالسيولة الداخلية. صفة القول، أن السيولة الفائضة هي الأرصدة النقدية التي تتواجد في خزينة المصرف بعد استيفاء احتياجاته من السيولة وأخذ كافة احتياجاته منها⁽²⁾. وفي الغالب الأعم يكون القدر الأكبر من السيولة الفائضة مصدره موارد مالية ذات طبيعة قصيرة المدى (الودائع تحت الطلب)، الأمر الذي يتطلب توفر كفاءات إدارية وأسواقاً للمال والنقود متطرفة تتيح فرص الاستثمار تتلاعماً وطبيعة هذا النوع من الموارد المالية.

وغير خاف، أن السيولة الفائضة بهذا الشكل تعبر عن نوع من الإفراط في حجم الأرصدة النقدية المحافظ عليها عاطلة وتعكس - في ذات الوقت - عدم القدرة على استغلال الموارد المالية المتاحة محلياً أو خارجياً. وفي هذا الصدد، دون الخوض في تفاصيل، يمكن التمييز بين مجموعتين من العوامل التي تتسبب في وجود طاقة تسليفية عاطلة بالمصارف، حيث تتمثل في:

أولها: عوامل خارجية، لا يد للمصرف فيها والتي تؤثر في نشاطه وأدائه بدرجات متفاوتة ومثالها البيئة الاقتصادية العامة للدولة، السياسة النقدية للمصرف المركزي، نوعية العملاء وخلافها من الأسباب الأخرى.

ثانيها: عوامل داخلية، وتعتبر مسؤولية كل مصرف على حدة وترجع - في أغلب الأحوال - إلى وجود خلل في منهج تخصيص الأموال أو سياسة إدارة الأصول Assets Management بالنسبة للمصرف.

فظاهرة السيولة الفائضة - متى ما وجدت - تعني أن المصرف الفرد أو الجهاز المصرفي ككل يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها، لو تم توظيف تلك الأموال العاطلة. وفي ذات الوقت، تمثل هذه الظاهرة - من وجهة نظر الاقتصاد القومي - هدر الإمكانية أو لفرص

(2) مصرفياً يسمى هذا النوع من السيولة الفائضة بالسقوف الاستثمارية غير المستغلة.

استثمارية كان يمكن الاستفادة منها في دفع عملية التنمية الاقتصادية، لو تم استغلال تلك الفرص⁽³⁾. علاوة على ذلك، نجد أن المصارف التي تعاني من ظاهرة السيولة الفائضة تتجه أرباحها إلى التدني مقارنة بنظائرها التي لا تعاني من هذه الظاهرة. وفي المدى الطويل، سوف يمتد أثر هذه الظاهرة – مع استمرار تواجدها – ليضعف قدرة المصرف على تعبئة الموارد المالية. لذلك، فهي تشكل تحدياً كبيراً للمصارف المركزية وهي بصدده وضع سياساتها النقدية وكذلك الأمر بالنسبة لإدارات المصارف التجارية وهي بصدده صياغة قراراتها الإدارية والفنية والتي تنعكس على ميزانية ونشاط كل مصرف على حدة.

ب) تطور ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة

قبل الدخول في تفاصيل دقيقة عن حجم وتطور ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة بالسودان يتبعين – بادئ ذي بدء – مناقشة الأساليب المختلفة التي تستخدم في تقدير وقياس حجم هذه الظاهرة. وبصفة عامة، نجد أن المقاييس التقليدية المستخدمة في قياس وتقدير حجم الطاقة التمويلية العاطلة تستمد من قواعد التحليل المالي والتي تتحصر – على وجه الدقة والتحديد – في النسب التي تستخدم لقياس درجة النشاط أو درجة توظيف الأموال. فأسلوب التحليل بالنسبة المالية له أهمية تكمن في أنه يجعل القائم بالتحليل يتعرف على نواحي القوة والضعف وإمكانية المصرف، خاصة فيما يتعلق باستخدام موارده الاستخدام الأمثل والذي يحقق له أحسن النتائج في ظل الظروف التي يعمل من خلالها. وفي هذا الخصوص، يمكن التعرف على النسب النمطية التالية⁽⁴⁾:

(1) معدل إقراض الودائع

يوضح هذا المعدل النسبة التي يتم تخصيصها من الودائع للاستثمار في القروض والسلفيات. ويتم الحصول على هذا المعدل بقسمة إجمالي القروض على الودائع بمختلف أنواعها (ودائع تحت الطلب، لأجل وادخارية)، وذلك على النحو التالي:

(3) وجود الموارد المالية العاطلة هذا الشكل يعتبر من وجهة نظر الإسلام مخالفة لأحد المبادئ الخامة للاقتصاد الإسلامي والذي ينادي بعدم حبس المال واكتنازه وإنما يتبع أن يسعى الإنسان بكل طاقاته لتشمير المال وتنمية موارد المجتمع بما يخدم هذا المجتمع وأفراده.

(4) تفاصيل أولى عن هذه النسب والانتقادات الواردة عليها تجدها في كل من: د. سيد الهواري، إدارة البنك، القاهرة: مكتبة عين شمس 1983، د. عبد الغفار حنفى ود. عبد السلام أبوحلف، الإدارة الحديثة في البنك التجارى، اسكندرية: المكتب العربي الحديث 1993، محمد عزت عبد الحميد، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، اتحاد المصارف العربية (بدون تاريخ).

القروض

معدل إقراض الودائع =

الودائع

(2) معدل توظيف الودائع

يقصد بهذا المعدل مجموع بند الاستثمار والقروض منسوباً إلى إجمالي الودائع ويتم الحصول عليه على النحو التالي:

الاستثمارات + القروض

معدل توظيف الودائع =

الودائع

(3) معدل توظيف الموارد

يقصد بالموارد الودائع و حقوق الملكية، بحيث يمثل هذان البندان المصدر الرئيسي للأموال في كثير من المصارف. ويتم الحصول على هذا المعدل بقسمة الاستثمار والقروض على مجموع الموارد على النحو الموضح أدناه:

الاستثمارات + القروض

معدل توظيف الموارد =

إجمالي الموارد

وعند تطبيق هذه النسب للحكم على مدى ملاءمة استخدام أو توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، يتطلب الأمر مراعاة الاختلاف بينها وبين المصارف التجارية التقليدية من حيث بنود الموارد والاستخدامات. وفي هذا الخصوص، يلاحظ غياب بند القروض والتسهيلات في ميزانية المصرف الإسلامي وبظاهر بدلاً عنه بند ذمم البيوع المؤجلة والاستثمار⁽⁵⁾. علاوة على ذلك، يلاحظ غياب بند الأوراق التجارية المخصومة وزيادة الأهمية النسبية لبند الاستثمارات في ميزانية المصرف الإسلامي.

(5) يشمل هذا البند الصور المختلفة لصيغ التمويل الإسلامي كالمشاركات بأنواعها المختلفة والمضاربات بأنواعها المختلفة والمرابحات والسلم وعقود الإجارة والاستصناع وخلافه. ويترتب على ذلك، أن المصارف الإسلامية في توظيفها لمواردها المالية إنما تقوم بالتجار والمشاركة مع الغير أو الاتجار والاستثمار المباشر ويتبع عليها تقديم القروض النقدية مقابل أخذ فائدة.

وتأسياً على ما سبق، فإن بند القروض في بسط المعادلات الثلاث المشار إليها آنفاً، تتضاعل أهميته إلى حد كبير و يحل محله بند البيوع المؤجلة والاستثمار⁽⁶⁾. ونتيجة لهذا التعديل، تصبح المعادلة الثالثة (معدل توظيف الموارد) أنساب المعادلات للحكم على كفاءة استغلال الموارد بالمصارف الإسلامية. وفي هذه الورقة سوف يتم الاعتماد على هذه النسبة ضمن مجموعة أخرى من النسب المكملة لها والتي تبرز أسلوب ونمط تخصيص الموارد المالية على الاستخدامات المختلفة وهو ما يعرف بمنهج تخصيص الموارد على الأصول The Asset-Allocation Method. ويقوم هذا المنهج على تقسيم استخدامات الموارد على الفئات التالية من الأصول:

- **الأرصدة النقدية:**

ت تكون هذه المجموعة من الأرصدة النقدية في الخزينة، والأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي (الاحتياطي القانوني)، والأرصدة النقدية لدى المصارف المحلية والمراسلين الأجانب.

- **التمويل:**

تشمل هذه المجموعة حساب عمليات المصرف مع عمالاته (القروض والتسهيلات) ويعادلها لدى المصرف الإسلامي حساب البيوع المؤجلة والاستثمار.

- **الأصول الثابتة:**

تضم هذه المجموعة قيم لجميع الأصول الثابتة الالزمة لممارسة مختلف أوجه نشاط المصرف.

- **أصول غير مصنفة:**

تضم هذه المجموعة بنوداً غير البنود الواردة في المجموعات الثلاثة المذكورة أعلاه ومن أمثلتها حسابات ما بين الفروع، حسابات معلقة وحسابات أخرى. هذا، وتمثل بنود هذه المجموعة الأخيرة - تحديداً - ما أشير إليه في مقدمة هذه الورقة بالسبيولة الفائضة أو الطاقة التمويلية العاطلة.

(6) لا يعني ما تقدم أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالقروض النقدية على الإطلاق. ففي بعض الأحيان، وفي إطار ما يعرف بالقرض الحسن، تقدم المصارف الإسلامية قروضاً بدون فوائد لعملائها. ولكن عادة ما يكون هذا النوع من التعامل في أضيق الحدود.

وبعد هذا العرض للمعايير المستخدمة في تحديد وقياس الطاقة التمويلية العاطلة، ننتقل الآن إلى مناقشة حجم هذه الظاهرة من واقع أداء القطاع المصرفي بالسودان. وبالنظر إلى الجدول رقم (1)، فيمكن من خلاله تتبع التطور النسبي لنمط تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة بالقطاع المصرفي السوداني. تظهر أرقام هذا الجدول أن متوسط الفترة 1997-1999، من حيث نمط توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، حق النسب التالية: 27.9% للأرصدة النقدية، 16.8% للتمويل، 4.0% للأصول الثابتة و 51.3% للأصول غير المصنفة. ومما لا شك فيه، أن هذه الأرقام تحمل دلالة واضحة على ضعف نسبة الموارد المخصصة للتمويل وارتفاع نسبة الموارد العاطلة والتي يمثلها بند الأصول غير المصنفة. ويتبع تطورات أداء القطاع المصرفي خلال الفترة المعنية، يتبن جلياً تناقص الأهمية النسبية لبند التمويل في مقابل تزايد الأهمية النسبية لبند الأصول غير المصنفة. ويؤكد ذلك انخفاض نسبة التمويل إلى إجمالي الاستخدامات من 21.8% في عام 1997 إلى 15.8% في عام 1998 ثم إلى 12.7% في عام 1999. يقابلها - في ذات الوقت - ارتفاع نسبة الأصول غير المصنفة من 46.7% في عام 1997 إلى 50.9% في عام 1998 ثم إلى 56.5% في عام 1999 (مزيد من التفاصيل تجدها في ملحق 1). مع العلم بأنه في ديسمبر 1990 كانت هذه النسبة في حدود 33.3% لبند التمويل و 14.5% لبند الأصول غير المصنفة.

جدول رقم (1)

تطور استخدامات الموارد بالمصارف السودانية خلال الفترة 1997-1999
(بالنسبة المئوية)

العام	أرصدة نقدية	تمويل	أصول ثابتة	أصول غير مصنفة
متوسط عام 1997	27.4	21.8	4.1	46.7
متوسط عام 1998	29.2	15.8	4.1	50.9
متوسط عام 1999	27.1	12.7	3.7	56.5
متوسط الفترة	27.9	16.8	4.0	51.3

المصدر: تم حساب هذا الجدول من الملحق رقم (1).

ولو انتقلنا الآن إلى مناقشة مدلول النسب التي تم استعراضها في الفقرة أعلاه، من حيث الحجم، فتوضح الإحصاءات المتوفرة عن عام 1999 وجزء من عام 2000، أن رصيد المتوسط الشهري للموارد التمويلية العاطلة (الأصول غير المصنفة) بالقطاع المصرفي السوداني بلغ 225 مليار دينار في عام 1999⁽⁷⁾. وفي عام 2000 بلغ حجم هذه الظاهرة 270 و 159 مليار دينار عن شهري مارس ويونيو على التوالي.

وبغض النظر عن الاختلافات أو تباين وجهات النظر حول الأسلوب المتبعة في هذه الورقة لتقدير وقياس حجم الظاهرة موضوع الدراسة، فإن المؤشرات الأخرى المساعدة (وهي ما سيرد ذكرها حالاً) تقيم دليلاً واضحاً على أن حجم الطاقة التمويلية العاطلة بالقطاع المصرفي السوداني لا يستهان به. وفي الجدولين التاليين توضيح لهذا الأمر.

جدول رقم (2)

**معدل الزيادة السنوية للموارد، التمويل والودائع بالمصارف السودانية
(مليار دينار)**

العام	الموارد	التمويل	الزيادة%	الودائع	%	التمويل للودائع%
ديسمبر 1996	161444.0	33948.0	-	67793.0	-	50.1
ديسمبر 1997	237508.0	41556.0	47.1	96754.0	42.7	42.9
ديسمبر 1998	328176.0	47383.0	38.2	120113.0	24.1	39.4
ديسمبر 1999	424848.0	48732.0	29.5	145519.0	21.2	33.5
متوسط الفترة			38.3		29.3	41.5

المصدر: تم حساب هذا الجدول من العرض الاقتصادي والمالي، بنك السودان، إدارة الإحصاء.

(7) بقسمة عدد المصارف العاملة بالسودان في عام 1999 على المتوسط الشهري لحجم الطاقة التمويلية العاطلة عن ذات العام، نجد أن نصيب المصرف الواحد منها يبلغ حوالي 8.6 مليار دينار من الأموال العاطلة.

جدول رقم (3)

معدل استغلال السقوف الاستثمارية لبعض المصارف السودانية

للاعوام 1999، 2000

(بالنسبة المئوية)

المصارف	1999	*2000	متوسط الفترتين
مصرف (ا)	71.0	78.6	74.8
مصرف (ب)	99.4	100.0	99.7
مصرف (ج)	85.0	71.8	78.4
مصرف (د)	39.2	36.3	37.5
مصرف (هـ)	93.1	79.2	86.2
مصرف (و)	85.8	79.5	82.7
مصرف (ز)	74.8	68.0	71.4
مصرف (ح)	108.0	63.8	86.1
مصرف (ط)	86.4	90.0	88.2
مصرف (ى)	-	38.7	38.7
مصرف (ك)	-	67.2	67.2
متوسط المجموعة	82.5	70.3	73.7

المصدر: تم حساب هذا الجدول من الملحق رقم (2).

من البيان الموضح في الجداولين أعلاه يمكن إبداء المجموعة التالية من الملاحظات:

- التقاوت الواضح بين نسبة الزيادة السنوية في الموارد المالية ونسبة الزيادة السنوية في التمويل. ففي جميع السنوات كانت الزيادات في التمويل أقل بكثير من الزيادات التي طرأت على حجم الموارد المالية. لذلك، بلغ متوسط الزيادة السنوية للفترة 1997-1999 حوالي 13.1% للتمويل مقابل 38.3% للموارد.

- سجل التمويل معدل زيادة متناقص، وهو ما يتفق تماماً مع البيان في الجدول رقم (1) والذي يوضح الانخفاض المطرد في نسبة التمويل إلى إجمالي استخدامات الموارد خلال الفترة 1997-1999.

- نسبة التمويل للودائع والتي حققت أعلى مستوى لها في ديسمبر 1996، إذ بلغت 50.1%، تعتبر ضعيفة⁽⁸⁾. هذا، ولم يقتصر الأمر على ضعف هذه النسبة المشار إليها فحسب، بل اتجهت هذه النسبة في السنوات اللاحقة إلى الانخفاض بمعدل متزايد.

- الأرقام الواردة بالجدول رقم (3) تمثل دليلاً إضافياً عن وجود طاقة تمويلية عاطلة بالمصارف السودانية، حيث توضح الإحصاءات التي تم أخذها من إحدى عشر مصرفًا، أن معدل استغلال السقوف الائتمانية في عام 1999 بلغ 82.5% ثم انخفض في منتصف عام 2000 إلى 70.3%.

ثالثاً: أسباب ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة

في معرض حديثنا عن مفهوم الطاقة التمويلية العاطلة استعرضنا - أجمالاً - مجموعتين من العوامل باعتبار أن كل مجموعة منها تضم العديد من الأسباب التي تؤثر سلباً على استخدامات الموارد المالية بالمصارف ومن ثم تعتبر مسؤولة عن حدوث ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة. ولعله من الضروري التبيه في هذا المقام إلى أن هناك علاقة تأثير متبدلة بين هذه العوامل ، فبعضها يكون سبباً للبعض الآخر بصورة كبيرة، ولذلك ، فهذه العوامل والأسباب متشابكة ومتداخلة إلى درجة بعيدة وما عملية فصلها هنا إلا تيسير الفهم والشرح. وبالنسبة للقطاع المصرفي السوداني، يمكن إرجاع أسباب ظاهرة الطاقة التسليفية العاطلة لاعتبارات التالية:

(1) الاعتبارات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية العامة

من الطبيعي أن يتأثر نشاط القطاع المصرفي بالسودان بالحالة الاقتصادية السائدة على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن هذه الزاوية، يمكن إبراز العوامل التالية:

(أ) ظروف الركود الاقتصادي: أثرت موجة الركود التي سادت في الاقتصاد السوداني مؤخراً - وإلى حد كبير - على نشاط المصارف السودانية. فتدل الشواهد، على أن هناك إلحاحاً من قبل العملاء في طلب التمويل وهناك أيضاً تردد من قبل المصارف في منح التمويل، خصوصاً بالنسبة للعمليات الاستثمارية التي تقدم

(8) نسبة التمويل للودائع المثلي المتعارف عليها تتراوح ما بين 60% و70%.

فيها الضمانات التقليدية (العقارات). فكما هو معلوم، أن هذا النوع من الضمانات تصعب تصفيته في ظل ظروف الركود الاقتصادي.

(ب) طبيعة الأنشطة الاقتصادية: معظم الأنشطة الاقتصادية في السودان تتأثر - إلى حد كبير - بالظروف الطبيعية (الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني) وذات طابع موسمي. والمعروف أن هذا النوع من الأنشطة يتسم بالمخاطر العالية، مما يجعل المصارف تتردد كثيراً في تقديم التمويل له.

(ج) ارتفاع هوامش الأرباح وتكاليف التمويل: تعتبر الهوامش التي تتقاضاها المصارف السودانية مرتفعة وكذلك أيضاً تعتبر تكاليف التمويل بخلاف الأرباح (الضرائب ورسوم الرهن والرسوم الإدارية وخلافها) مرتفعة. وفي ذات الوقت، لا يتاسب حجم عائد العمليات الممولة في العديد من الأنشطة الاقتصادية مع هذه التكاليف المرتفعة. لذلك، أدى هذا الأمر إلى إضعاف المقدرة التنافسية للسلع المحلية في مواجهة مثيلاتها الأجنبية. ولعل ابرز مثال على ذلك السلع الصناعية وبعض سلع الصادر الزراعية.

(2) الاعتبارات المتعلقة بسياسة البنك المركزي

يرتبط بهذا الأمر السياسة النقدية والضوابط التي يضعها البنك المركزي كجهة مسؤولة عن رسم وإدارة السياسة النقدية. ومن وجہة نظر المصارف التجارية، هناك العديد من الاعتبارات التي تتعلق بهذه السياسة والتي لها دوراً كبيراً في إحجام هذه المصارف عن استغلال مواردها المالية الاستغلال الأمثل. وأهم هذه الاعتبارات يتمثل في الآتي:

(أ) السياسة التمويلية: ركزت السياسات التمويلية على توجيه التمويل لقطاعات محددة (القطاعات ذات الأولوية)، حيث أن هذه القطاعات تميزت بمخاطر عالية (الزراعة، الصادر والنقل). وقد ترتب على هذا الأمر ارتفاع حالات التعثر من قبل الممولين في هذه القطاعات وارتفاع نسب الديون الهاكلة والمشكوك في تحصيلها.

(ب) ضوابط منح التمويل: تتسم هذه الضوابط - من وجہة نظر المصارف - بالتشدد، خاصة فيما يتعلق بمسألة الضمانات وإجراءات التعامل في الديون المتغيرة وتحديد سقف التمويل المنوح لكل عملية.

(3) الاعتبارات المتعلقة بالمصارف

وفي هذا الصدد، يمكن إيراد المجموعة التالية من العوامل:

(أ) ندرة الكوادر المصرفية المؤهلة، خاصة بإدارات الاستثمار بهذه المصارف.

(ب) عدم سرعة البت في اتخاذ القرار في كثير من العمليات الاستثمارية التي تتطلب ظروفها ذلك.

(ج) عدم إعطاء أهمية كبيرة لإدارات البحث والتخطيط بالمصارف والتي توفر المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب.

(د) وجود بعض العاملين بالمصارف يفتقرن إلى الفهم الكافي لفكرة هذه المصارف والصيغ التي تعمل بموجبها وبالتالي لا يتتوفر لديهم الدافع للمساهمة في إنجاح التجربة.

(4) الاعتبارات المتعلقة بعملاء المصارف

ويتمثل هذا في عدم توفر العملاء بالخصائص الملائمة لطبيعة المصارف الإسلامية. وعليه، فقد انعكس هذا الأمر في المظاهر التالية:

(أ) التأخر والمماطلة من قبل بعض العملاء في أداء التزاماتهم في المواعيد المحددة وتلاعب البعض الآخر منهم في أرقام الإيرادات والمصروفات والأرباح أو تزوير الوثائق والقوائم.

(ب) تفضيل أعداد كبيرة من العملاء طالبي التمويل للتعامل بصيغة بالمرابحة وعدم توافق الرغبة لديهم في التعامل بصيغة المشاركة على أساس الربح والخسارة.

(ج) قلة عدد العملاء المؤهلين في جانب المستثمرين طالبي التمويل. وفي ذات الوقت، يتناقض عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى (داخلياً وخارجياً) على اجتذاب هذا العدد القليل من العملاء.

(5) اعتبارات أخرى

تحت هذه المجموعة من العوامل يمكن الحديث عن نوعين من الاعتبارات والتي لا تقل أهمية عن الاعتبارات السالف ذكرها، وتمثل هذه في:

(أ) عدم ملائمة الموارد المالية المتاحة: الشائع عن المصارف الإسلامية أنها مصارف ذات أهداف تنموية، مما يجعلها تعتمد في ممارسة نشاطها - في المقام الأول - على مواردها ثم في المرتبة الثانية على الودائع الاستثمارية. لكن تجربة المصارف الإسلامية بالسودان أوضحت على خلاف ذلك، حيث اتسمت الموارد الذاتية لهذه المصارف بالضعف كما ارتفعت نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الأصول. وهذه الأخيرة يتعدى استخدامها في التمويل طويلاً الأجل.

(ب) غياب الأدوات المالية الشرعية: المعروف أن هذا النوع من الأدوات يمكن المصارف من توظيف السيولة الفائضة ذات الطبيعة قصيرة المدى. وعلى الرغم من أن السودان قد شهد مؤخراً مولد أداتين من هذه الأدوات متمثلة في شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة المشاركة الحكومية (شهامة)، إلا أن هاتين الشهادتين ما زالتا عاجزتين عن استيعاب كل السيولة الفائضة بالقطاع المصرفي.

رابعاً: آثار ظاهرة الطاقة التسليفية العاطلة

أشرنا في موضع سابق إلى أن أهم الآثار السلبية لظاهرة الطاقة التسليفية العاطلة تمثل في عدم الحصول الأرباح المحتملة بالنسبة للمصارف التي تعاني من هذه الظاهرة، فضلاً عن ما يترتب عليها فرص تموية ضائعة على المجتمع برمتها. وإذا نظرنا إلى واقع الاقتصاد السوداني، فنجد أن هناك صعوبات عملية تحول دون حساب هذه الآثار السلبية على وجه الدقة والتحديد. ولكن يمكن تلمس هذه الآثار من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

(1) إلى أي مدى كانت أرباح القطاع المصرفي بالسودان سترتفع، لو تمكّن من استغلال السيولة الفائضة التي قدر متوسط حجمها الشهري في عام 1999 بحوالي 225 مليار دينار؟ علمًا بأن هامش المراقبة في هذا العام كان في حدود 20%.

(2) إلى أي مدى كانت هذه الأرباح ستؤثر على موقف المصارف كل على حدة، خصوصاً وأن الغالبية العظمى من هذه المصارف في حاجة إلى تخصيص جزء منها كاحتياطي لزيادة مواردها الذاتية؟ علمًا بأن زيادة الموارد الذاتية تزيد من درجة الثقة في المصرف داخلياً وخارجياً.

(3) إلى أي مدى كان استغلال 225 مليار دينار شهرياً من السيولة الفائضة سيساهم في عام 1999 في حل مشكلة التمويل بالقطاع الزراعي وتمويل رأس المال العامل بالقطاع الصناعي؟

(4) وإلى أي مدى كان استغلال 225 مليار دينار شهرياً من السيولة الفائضة سيساهم في عام 1999 في دفع عملية النمو التنموية الاقتصادية؟ علماً بأن المتوسط الشهري لمبلغ السيولة الفائضة كان يفوق التمويل الشهري عن ذات العام بأكثر من خمسة أضعاف، وعلماً بأنه في ظل هذا المستوى من التمويل حق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يبلغ 6% بالأسعار الثابتة.

قارن في هذا الصدد:

قائمة المراجع

- (1) محمد نبيل أبراهيم: **المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية**، اتحاد المصارف العربية: (بدون تاريخ).
- (2) د. سيد الهوارى: إدارة البنوك، القاهرة: مكتبة عين شمس 1983.
- (3) د. عبد الغفار حنفى ود. عبد السلام أبوحف: **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، اسكندرية: المكتب العربي الحديث 1993.
- (4) محمد عزت عبد الحميد: **التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري**، اتحاد المصارف العربية (بدون تاريخ).
- (5) بنك السودان، إدارة الإحصاء، العرض الاقتصادي (أعداد مختلفة).
- (6) اتحاد المصارف السوداني، نشرة المعلومات المصرفية (أعداد مختلفة).
- (7) Osman Babikir Ahmed, *Islamic Financial Instruments to Manage Short-Term Excess Liquidity*, Research Paper No. 41, Islamic Research and Training Institute: Jeddah 1997.